

مؤسسة محمد الخامس للتضامن

دراسة قانونية في البنية والوظائف

صليحة بوعكاكة

أستاذة القانون العام بكلية تازة

عرف "ديفيد ايستون" المنتظم السياسي على أنه: "مجموع التفاعلات السياسية المحددة في مجتمع معين والتي من خلالها يتم التخصيص والتوزيع السلطوي للقيم والموارد، والسياسات المتعلقة بهذا التوزيع تكون ملزمة للمجتمع ككل ويكون هناك شعور عام في المجتمع بقبول وإلزامية تلك القرارات السياسية"¹

واستنادا على هذا التعريف وعلى منهج ايستون "النظمي" ² بنى "جابريل ألموند" منهجه "البنائي الوظيفي" في علم السياسة وعرف الوظيفة على أنها:

¹- David Easton, An approach to the analysis of the political systems , World Politics, Vol. 9, No. 3. (Apr,

1957), pp.388-400.-

² - للمزيد من التفاصيل حول الإطار الفكري والمفاهيمي للمنهج النظمي وكذلك افتراضاته وعناصر التحليل النظمي يراجع:
- جابريل ألموند، بيغهامبول، السياسة المقارنة، ترجمة أحمد عناني، مكتبة الوعي السائر، القاهرة، 1966، ص:45 وما بعدها.
- محمد محمود ربيع، مناهج البحث في السياسات، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1978، ص:189 وما بعدها.
- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987، ص:78 وما بعدها.

"مجموعة الأنشطة الضرورية التي على النظام إنجازها ليضمن بقاءه واستمراره ككل وتحقق أهداف النظام السياسي عندما تنجز الأبنية وظائفها المحددة لها".

وقد قسم ألموند وظائف النظام إلى ثلاث مستويات:

المستوى الأول: قدرات النظام السياسي.

المستوى الثاني: وظائف التحويل.

المستوى الثالث: وظائف الحفاظ على النمو والتكيف³.

وما يهمنا في هذه المداخلة هو المستوى الأول حيث تحدث ألموند عن أنواع عديدة من القدرات التي يجب أن تتوفر لدى النظام السياسي (القدرة الاستراتيجية، والتنظيمية، والتوزيعية، والاستجابية، والتوزيعية، والدولية) ومن هذه القدرات القدرة الرمزية وتعني لدى ألموند "معدل تدفق الرموز الفاعلة من النظام السياسي إلى داخل المجتمع أو البيئة الدولية"⁴ وتتضمن المخرجات الرمزية التأكيدات على القيم التي يقوم بها النخب.

وقد حرص النظام السياسي المغربي على استمراره وبقائه لذلك مالبث ينتج قيما تتدفق إلى المجتمع، سواء كانت دينية أو ثقافية تاريخية أو اجتماعية وإنسانية.

³ - لمزيد من التفاصيل حول المنهج البنائي الوظيفي عند "جابريل ألموند" يراجع:
- جابريل ألموند، بيغهامبول، السياسة المقارنة، ترجمة أحمد عناني، مكتبة الوعي السائر، القاهرة، 1966، ص: 45 وما بعدها.
- عبد الحليم الزيات، في سوسيولوجيا بناء السلطة، القوة، الصفوة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 119.
- رجاء وحيد الدويدري، البحث العلمي: أساسيته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر، ط 1، دمشق، 2002، ص: 270 وما بعدها.

⁴ - نفس المرجع السابق.

وتعد قيمة التضامن من أهم القيم التي حرص النظام السياسي المغربي على إنتاجها عبر شكل مؤسسي يرتبط مباشرة من ناحية التأسيس والتسيير والتدبير بالمؤسسة الملكية. وهو بذلك يراعي شعور المواطنين وثقافتهم وشعائرهم الدينية، ويحقق تبعاً لذلك خدمة هذه القيمة والدفاع عنها، ومن جهة أخرى يعبر عن إرادة الشعب وميولاته وثقافته وبالتالي يقترب منه محققاً بذلك قبول المجتمع لقراراته وتصرفاته.

وقد أكد الملك محمد السادس على هذه القيمة في أول خطاب للعرش بتاريخ 30 يوليوز 1999 حيث قال: "وسنولي عنايتنا كذلك إلى مشكلة الفقر الذي يعانيه بعض أفراد شعبنا وسنعمل بمعونة الله وتوفيقه على التخفيف من حدته وثقله وفي هذا الصدد كان والدي رحمه الله قد شرفني بقبول اقتراح إنشاء مؤسسة اختار لها في بين الأسماء "مؤسسة محمد الخامس للتضامن" تهتم بشؤون الفقراء والمحتاجين والمعوقين عاهدنا أنفسنا على تفعيل دورها وإحاطتها بكامل الرعاية والدعم"⁵.

فقد اقترح جلالة الملك عندما كان ولياً للعهد على الملك الراحل الحسن الثاني رحمه الله إنشاء بنية متخصصة للمعوزين، وتم إنشاء مؤسسة محمد الخامس للتضامن سنة 1999 بمقتضى مرسوم 5 يوليوز 1999 وسماها المرسوم مؤسسة ذات منفعة عامة⁶ وهي بذلك تنسجم مع تنزيل مفهوم الاقتصاد الاجتماعي⁷

⁵- مقتطف من خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 1999 ، منشور بالموقع الرسمي لمؤسسة محمد الخامس للتضامن: <http://www.fm5.ma/ar/discours-Fete-trone> تاريخ الزيارة: 29 يونيو 2017

⁶- تعرف المؤسسة وظيفياً على أنها: " كيان يقوم على مبدأ تنظيم معظم نشاط أعضاء مجتمع أو جماعة حسب نموذج تنظيمي محدد مرتبط بشكل وثيق بمشاكل أساسية أو بحاجات مجتمع أو جماعة أو بأحد أهدافها"

الذي يستخدم – في أوروبا – للإشارة إلى المؤسسات الغير الحكومية التي لها غرض اجتماعي أو جماعي ويندرج تحت هذا المفهوم أربع مجموعات:

الصناديق المالية المشتركة، والتعاونيات، والجمعيات، والمؤسسات، وهو مفهوم واسع يدمج التعاونيات التي تقوم بتوزيع الأرباح والمؤسسات المالية التعاضدية وكثير من المؤسسات التجارية. وتستجيب مؤسسة محمد الخامس للتضامن للمعايير المعتمدة وطنيا ودوليا لتصنيف المؤسسات الغير الربحية،⁸ وهي:

1. منظمات تشتغل في إطار مؤسساتي.
2. منظمات خصوصية تختلف عن المؤسسات الحكومية على المستوى المؤسساتي.
3. منظمات لاتوزع الربح المحقق على مكوناتها.
4. منظمات ذات تسيير ذاتي قادرة على إدارة أنشطتها الخاصة.
5. منظمات تطوعية ذات طابع غير إلزامي وتنتمى بالحرية الفعلية للمشاركة.

-تعرف المنفعة العامة في الفقه الفرنسي على أنها إشباع لحاجات الناس، وهي مجموع مصالح الأفراد المكونة للمجتمع، أي أنها حاصل جمع المنافع الخاصة.

⁷ - يعبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي، يكون الانخراط فيه حرا.

كما تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي تركز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى، على ما هو اجتماعي، من خلال تقديمها لنماذج مستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية، وإنتاجها سلعاً وخدمات تركز على العنصر البشري، وتندرج في التنمية المستدامة ومحاربة الإقصاء.

ورد هذا التعريف في تقرير الدورة 47 للمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتاريخ: 26 فبراير 2015 ، منشور بالموقع الرسمي للمجلس:

<http://www.ces.ma/ar/Pages/Auto-saisines/AS-19-2015-economie-sociale-et-solidaire.aspx>

تاريخ الزيارة : 29 يونيو 2017 .

⁸ - ونخص بالذكر: النظام المحاسباتي الوطني (SCN)، ودليل المؤسسات غير الهادفة للربح الذي أعدته الجامعة الأمريكية John Hopkins تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة. انظر: البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح، سنة المرجع 2007، دجنبر 2011، أعدته المندوبية السامية للتخطيط، ملف بصيغة pdf منشور بالموقع:

<https://fr.scribd.com/document/96684526>

تاريخ الزيارة 29 يونيو 2017.

ونتيجة لاستجابتها للمعايير الدولية حصلت مؤسسة محمد الخامس للتضامن على الصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة .

وسنحاول دراسة بنية هذه المؤسسة ووظائفها من خلال المحاور التالية:

أولاً: البنية التنظيمية لمؤسسة محمد الخامس للتضامن⁹

تعمل المؤسسة تحت الرئاسة الفعلية لجلالة الملك ويعمل تحت رئاسته مجلس إداري يتولى تدبير شؤون المؤسسة ، وتتوفر على مرافق تعمل بها هيئة من العاملين المنتدبين في طرف المجلس الإداري أو شركاء المؤسسة.

وتتكون هذه الهيئة من مدبري مشاريع تلقوا تكويناً خاصاً في مجال التصميم والقيام بأنشطة أفقية وعمودية لمساعدة المستفيدين وتتبع الشركاء.

وتتضمن هذه الهيئة كذلك، أطراً إدارية وموارد بشرية في ميادين التواصل، وخبرة المحاسبة، وتدبير نظام الإعلاميات، ومساعدات اجتماعيات.

وتتشتغل هذه الهيئة تحت إشراف دائم لأحد أعضاء المجلس الإداري.

وتتكون هيئة موظفي المؤسسة من الموارد البشرية التالية:

الأقسام	عدد المسؤولين	عدد الأطر
المشاريع	1	7
المشاريع الانسانية	1	1

⁹ - لتحليل هذه الفقرة تم الاعتماد على المعلومات الواردة في الموقع الرسمي لمؤسسة محمد الخامس للتضامن: <http://www.fm5.ma/ar> تاريخ الزيارة 29 يونيو 2017.

4	1	التسيير الإداري والمالي
2	1	التواصل والتنمية المؤسسية
4	1	التكوين
1		الإعلاميات
5		مساعدات اجتماعيات
9		مستخدمون إداريون

ثانيا: مجالات التدخل الاجتماعي¹⁰:

تتدخل مؤسسة محمد الخامس في المجالات التالية:

- الأعمال الانسانية : الزلازل، الدعم الغذائي السلع، الإسعافات الأولية.
- التنمية المستدامة: مشاريع مدرة للدخل، البنيات الأساسية، ...
- محاربة الأمية.
- الأطفال: المتخلى عنهم، اليتامى والمحرومين، البنيات والتأهيل.
- المرأة: القروية على الخصوص من خلال مدها بوسائل متنوعة لولوج أفضل لمجال التنمية.
- التكوين والهندسة الاجتماعية.
- المعاقون: دعم مؤسساتهم، وإنشاء بنيات تقدم خدمات اجتماعية وتربوية وطبية (إنشاء المركز الوطني محمد السادس للمعاقين).
- المغاربة المقيمون بالخارج : من خلال مواكبة التنقل.

¹⁰ - نفس المرجع السابق.

- القروض الصغرى: إنشاء مركز لدعم القروض الصغرى سنة 2007، وتنمية القطاع، وتشجيع التسويق.
- الأشخاص المسنون: الإيواء، الصحة، الإدماج، التوجيه...
- الصحة: ولوج المعوزين للعلاج، مد المستشفيات العمومية بالتجهيزات.
- التطوع : إنشاء شبكات للتطوع.
- التمدرس والتربية: الدعم، التنشيط الثقافي والرياضي، التكوين، الحماية من الانحراف .
- التكوين المهني: تحسين جودة أدوات التدبير، تيسير اكتساب المهارات.

ثالثاً: ملاحظات حول وظائف مؤسسة محمد الخامس للتضامن¹¹

من خلال استقراءنا لمجالات تدخل المؤسسة وطرق عملها والآليات المعتمدة لتحقيق أهدافها يمكن ملاحظة ما يلي:

- تنويع الخدمات: الأعمال الانسانية، الأعمال الاجتماعية، التنمية المستدامة.
- الانفتاح على خدمات جديدة: الإسعافات الأولية.
- استهداف الفئات الأقل حظاً والاستفادة من موارد الدولة وخدماتها.
- الاهتمام بتقوية البنيات الاجتماعية الأساسية وإعادة توزيع الثروة.
- الاستفادة من احصاءات تقدمها مراكز متخصصة كالاهتمام بالمسنين الذي هو نابع من توقع ارتفاع عدد المسنين بالمغرب (توقع 20% سنة 2040 و 11% في 2020).

¹¹ - تم الاعتماد في التحليل على المعلومات التي يتيحها المرجع السابق.

- استباق الأحداث: الرؤية الاستراتيجية للمستقبل في مخططات التنمية الاهتمام بالمسنين نموذجا.
- تدارك قصور المرافق العمومية كالمستشفيات (مدها بالتجهيزات، بناء وحدات متخصصة في الولادة والحروق والسرطان).
- تبني مقاربة جديدة تتمحور حول تعزيز القدرات الذاتية للسكان المستهدفة لاندماجها السوسيو مهني، وتشجيع الشباب على خلق وحدات انتاجية شخصية.
- الاعتماد والاستعانة بشراكات مع فعاليات مختلفة مثال: برامج مع ثلاث مؤسسات جامعية: المدرسة العليا للتدبير، المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات، جامعة الأخوين.
- انشاء نوادي للتضامن .
- زرع ثقافة التضامن لدى فئة الصغار والقاصرين مثال:
- إنشاء نوادي للتضامن في ثانويات (الرباط) وشراكات مع جمعيات (مثال جمعية تنمية الفضاء المدرسي)
- نهج سياسة قرب فعلية تركز على مقاربة انتظامية وذلك بإرساء مشاريع مدرة للدخل تقتضي حلولا متنوعة تراعي ربط كل نوع من الحاجيات بمشروع خاص به.
- تبني المقاربة القائمة على تكليف الغير، من أجل إعطاء بعد جماعي للعمل من حيث تبادل التجارب والقدرة على تقييم المشاريع وإدراك الصعوبات.
- تنوع مصادر التمويل: بوساطة بنك المغرب: الأفراد والمؤسسات والشركات.

- تطور نظام المراقبة من خلال:
 - مراقبة داخلية وخارجية مستمرة ومنتظمة.
 - مخطط للمحاسبة خاص.
 - مراقبة داخلية لجميع العمليات من طرف المتفحص والشركاء:
- احترام الاجراءات وتوفر الاعتمادات.
- تتبع يومي للخزينة.
- تتبع شهري لتكاليف التشغيل.
- تقارير سنوية خارجية منشورة:
- جمع الأموال والهبات العينية .
- عملية رمضان.
- البيانات المالية السنوية.
- التكوين في مجال العمل الاجتماعي والأطر الصحية وفي هذا الاطار ثم إحداث مركز التكوين في أنشطة التضامن "CFAS" سنة 2006 أهدافه:
 - يعمل على تطوير المهارات في مجال العمل التضامني
 - باعتداد مناهج مستوحاة في نماذج يحتذى بها لفائدة
 - أشخاص من الوسط الجمعوي.
 - تثمين رأس المال البشري.
 - تشخيص محيط العمل التضامني.
 - نمذجة المفاهيم والمقاربات والمشاريع الاجتماعية.

- تكوين الأطر الصحية: من خلال إنشاء مركزين للتكوين بوجدة والحسيمة.
- إنشاء مركز للتكوين الفلاحي.
- إنشاء مركز للتكوين والتأهيل البحري.

رابعاً: حصيلة عمل مؤسسة محمد الخامس للتضامن إلى غاية 2015¹²

- تتجلى حصيلة المؤسسة منذ نشأتها إلى سنة 2015 في الآتي:
- إحداث 648 مركزا اجتماعية لفائدة الأطفال والمعاقين والنساء والفتيات والشباب.
 - إنجاز 198 برنامجا للتنمية المستدامة .
 - تطوير 105 برنامجا للتكوين و 61 مشروعا في الهندسة الاجتماعية.
 - إنجاز 83 عملية وبرامج في المجال الانساني.
 - بناء 25 مستوصفا ومستشفى وبنيات صحية.
 - تجهيز 65 مستوصفا جهويا وإقليميا.
 - المساهمة في 570 عملية مساعدة طبية في المجالين القروي والشبه حضري.
 - عملية رمضان (17 مرة)
 - عملية مرحبا لاستقبال الجالية المغربية بالخارج (16 مرة)
 - وصل المبلغ الإجمالي للالتزامات إلى غاية 31 أكتوبر 2015 ما مجموعه 5.147 مليار درهم.

¹² - المرجع السابق.

خامسا: علاقة مؤسسة محمد الخامس للتضامن بالمؤسسات العاملة في المجال

الاجتماعي

رغم اشتراك محمد السادس مع مؤسسات رسمية في المجال الاجتماعي إلا أنه يلاحظ غياب أي علاقة أو تنسيق معها (حتى على المستوى الروابط الالكترونية) كوزارة المرأة والتضامن.

ونتساءل في هذا الإطار عن علة عدم الاكتفاء بالوزارات الرسمية للقيام بما تقوم به المؤسسة ؟

يمكن لعدة ملاحظات أن ترشد إلى الجواب:

- ثقة المواطن في المؤسسات الحكومية خصوصا أنه يعد إلى جانب المؤسسات أحد المصادر المهمة للتمويل.

- ارتباط المؤسسة بتدفق القيم الرمزية من النظام السياسي إلى القاعدة وهو الأمر الذي لا تجيده المؤسسات الدستورية والسياسية لارتباطها بسياسات حكومية وحزبية ضيقة.

- تمثل المؤسسات الاجتماعية نموذجا جديدا يقدم السلع والخدمات ولايقوم على أساس ربحي ولكنها تستخدم نموذج القطاع الخاص، إذ تعمل بشكل مبتكر، ومستدام ماليا ويراعي اعتبارات العملاء.

- محدودية الموارد والإمكانات للهيئات الحكومية.

- تعود المغاربة على الاضطلاع بالأعمال الاجتماعية بعيدا عن المؤسسات الحكومية.

- الصراعات الحزبية والسياسية وانعكاسها السلبي على تدبير المؤسسات.

خاتمة

لقد استطاعت مؤسسة محمد الخامس للتضامن تحقيق الكثير من أهدافها وعلى رأسها ترسيخ قيمة التضامن في المجتمع المغربي مؤسسيا ، كما تمكنت من تطوير آلياتها وإمكاناتها .

وقيام المؤسسة والمنظمات غير الحكومية بأدوار مهمة في مجال الاقتصاد الاجتماعي لا يعني أن تنسحب المؤسسات الرسمية وتتصل من أدوارها المنوطة بها بل يجب أن تكون لها سندا وعونا للنهوض بمجال الاقتصاد الاجتماعي بما يضمن أسبغ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المعترف بها في الوثيقة الدستورية.